

Distr.: General
3 August 2007
Arabic
Original: English

الجمعية العامة



الدورة الثانية والستون

البندان ٦١ (أ) و ٦٥ (أ) من جدول الأعمال المؤقت*

الأنشطة التنفيذية من أجل التنمية: الأنشطة التنفيذية

التي تضطلع بها منظومة الأمم المتحدة من أجل التنمية

النهوض بالمرأة

أنشطة صندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة

مذكرة من الأمين العام

يتشرف الأمين العام بأن يحيل إلى الجمعية العامة التقرير المتعلق بأنشطة صندوق

الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة، الذي أعد عملاً بقرار الجمعية العامة ١٢٥/٣٩ المؤرخ

١٤ كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٤.

موجز

يقدم هذا التقرير استعراضاً واستكمالاً لبرامج وأنشطة صندوق الأمم المتحدة

الإنمائي للمرأة في السنوات ٢٠٠٤-٢٠٠٦، مع التركيز بشكل خاص على سنة ٢٠٠٦.

ويتتبع التقرير التقدم العام ويسلط الضوء على النتائج الملموسة التي تحققت في تنفيذ الإطار

التمويلي المتعدد السنوات للصندوق للفترة ٢٠٠٤-٢٠٠٧، وذلك خلال السنوات التي

يشملها الاستعراض. وينتهي التقرير بمجموعة من التوصيات بشأن الطرق التي يمكن بها

زيادة تعزيز الفعالية الإنمائية والتنظيمية للصندوق.



المحتويات

الفقرات الصفحة

أولا -	مقدمة		٣-١	٣
ثانيا -	الفعالية الإنمائية		٣٧-٤	٣
ألف -	النتيجة ١		١٥-٥	٤
باء -	النتيجة ٢		٢٥-١٦	٧
جيم -	النتيجة ٣		٣٢-٢٦	١٠
دال -	النتيجة ٤		٣٧-٣٣	١٣
ثالثا -	الفعالية التنظيمية		٧٤-٣٨	١٤
ألف -	الهدف ١		٤٦-٣٩	١٥
باء -	الهدف ٢		٥٦-٤٧	١٧
جيم -	الهدف ٣		٦٣-٥٧	٢٢
دال -	الهدف ٤		٧١-٦٤	٢٥
هاء -	الهدف ٥		٧٤-٧٢	٢٧
رابعا -	التوصيات		٧٥	٢٧

أولا - مقدمة

١ - يقدم هذا التقرير استعراضا واستكمالا لبرامج وأنشطة صندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة في السنوات ٢٠٠٤-٢٠٠٦. ويتتبع التقرير التقدم المحرز ويسلط الضوء على النتائج الملموسة التي تحققت في التنفيذ التراكمي خلال السنوات الثلاث الأولى للإطار التمويلي المتعدد السنوات للصندوق، ٢٠٠٤-٢٠٠٧ (DP/2004/5، و Corr.1)، مع التركيز بصفة خاصة على النتائج المتعلقة بسنة ٢٠٠٦. ويخلص التقرير، في الفصل الرابع، إلى عدد من النتائج، استنادا إلى الاستعراض السنوي الذي قامت به اللجنة الاستشارية للصندوق بشأن الطرق التي يمكن بها زيادة تعزيز فعالية الصندوق.

٢ - ولقد كانت سنة ٢٠٠٦ هي السنة الأخيرة من السنوات الثلاث التي هي فترة العضوية لأعضاء اللجنة الاستشارية (الأردن وسلوفينيا وكندا والمكسيك والنيجر). وفي سنة ٢٠٠٧، بدأ الأعضاء الجدد للجنة الاستشارية (الأردن وإستونيا والسودان والمكسيك والنرويج) فترة عضويتهم. وقد قدمت اللجنة الجديدة، برئاسة إستونيا، إرشادات ونصائح قيّمة للصندوق.

٣ - وإذا كان الصندوق قد أسهم في تحقيق النتائج الواردة بالتقرير، فإن التغييرات التي تمت على مستوى النتائج تمثل جهودا بذلتها عدة جهات، بينها الشركاء الوطنيون من الحكومات والمنظمات غير الحكومية. ويقوم الصندوق بدور الميسر، والمدافع، والمستشار التقني، ومنظم الاجتماعات فيما يتعلق بتحقيق النتائج الواردة أدناه، وذلك بالاشتراك مع البلدان التي تنفذ بها برامج ومع شركاء الأمم المتحدة. والمناخين الثنائيين وغيرهم من الجهات في كثير من الأحيان.

ثانيا - الفعالية الإنمائية

٤ - يشمل الإطار الاستراتيجي للنتائج خمسة أهداف وأربع نتائج. والأهداف الأربعة هي كما يلي: (أ) الحد من انتشار الفقر بين النساء؛ و (ب) القضاء على العنف ضد المرأة؛ و (ج) الحد من انتشار فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز بين النساء والفتيات؛ و (د) تحقيق المساواة بين الجنسين في إدارة ديمقراطية. والنتائج المحددة في الإطار الاستراتيجي للنتائج الذي وضعه الصندوق مستمدة مما التزمت به البلدان من تعهدات وما حددته من أولويات. ويسهم شركاء كثيرون في النتائج المتعلقة بتحقيق المساواة بين الجنسين؛ وعندما يتحقق التقدم يكون ذلك لأن هذه النتائج مملوكة ملكية كاملة للبلدان التي تنفذ بها برامج والتي يقدم لها الصندوق الدعم، كما أنها تلقى الدعم من هذه البلدان.

ألف - النتيجة ١ :

القيام، على الصعيدين الوطني والإقليمي، بوضع وتنفيذ التشريعات والسياسات التي تعزز وتحمي حقوق الإنسان للمرأة

٥ - قام دعاة المساواة بين الجنسين بمعالجة ضرورة تعزيز وحماية حقوق الإنسان للمرأة على الصعيدين الوطني والإقليمي بالإصرار على حذف النصوص التمييزية من القوانين والسياسات القائمة والأخذ بإطار قانوني يتفق مع الالتزامات التي تفرضها اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة^(١) وغيرها من الأطر المعيارية الدولية والإقليمية.

٦ - وقد أسهم الصندوق في تعزيز الإطار القانوني وإطار السياسات في ٨٩ بلدا، وذلك بوسائل تشمل ما يلي: حذف النصوص التمييزية في سبعة بلدان؛ واستحداث أو تنفيذ قوانين وسياسات تعزز حقوق المرأة في ٣٨ بلدا وفي هئتين إقليميتين؛ وتعزيز الأحكام المتعلقة بالمساواة بين الجنسين في الدساتير في خمسة بلدان؛ وتعبئة الموارد الجديدة أو الإضافية من أجل المساواة بين الجنسين لإدخال بُعد أقوى للمساواة بين الجنسين على الاستراتيجيات الإنمائية الوطنية و/أو استراتيجيات الحد من الفقر في ١٣ بلدا. ويقوم الصندوق، بالتعاون مع شركاء الأمم المتحدة الآخرين، بتقديم الدعم إلى ٧٢ بلدا في تقديم التقارير المتعلقة بتنفيذ اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة و/أو تطوير القدرة على إعداد هذه التقارير، مع التركيز بصفة خاصة على البرامج الإقليمية في جنوب وجنوب شرق آسيا والبلاد العربية والمحيط الهادئ.

الخطط والسياسات والقوانين المتعلقة بالمساواة بين الجنسين

٧ - خلال فترة إطار التمويل المتعدد السنوات، زاد الصندوق دعمه للعمل على إدخال خطط العمل الوطنية التي تعزز المساواة بين الجنسين في الاستراتيجيات الإنمائية الوطنية، واستراتيجيات الحد من الفقر، والاستراتيجيات المتعلقة بالأهداف الإنمائية للألفية، والعمل، حيث يكون ذلك ممكنا، على حساب تكاليف هذه الخطط. كذلك قدم الصندوق الدعم للعمل على وضع الخطط أو السياسات أو القوانين الوطنية المتعلقة بالمساواة بين الجنسين أو الموافقة عليها أو تنفيذها بشكل أقوى في ٢٧ بلدا^(٢) خلال هذه الفترة.

(١) الأمم المتحدة، مجموعة المعاهدات، المجلد ١٢٤٩، رقم ٢٠٣٧٨.

(٢) كانت البلدان التي قدم لها الدعم في الفترة ٢٠٠٤-٢٠٠٦ تشمل ما يلي: أذربيجان، الأراضي الفلسطينية المحتلة، أفغانستان، إكوادور، ألبانيا، أوروغواي، البرازيل، بروندي، جامايكا، الجبل الأسود، جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية، جورجيا، دومينيكا، زمبابوي، السنغال، سيراليون، صربيا، طاجيكستان، الفلبين، جمهورية فنزويلا البوليفارية، قيرغيزستان، كازاخستان، كوسوفو (جمهورية صربيا)، مولدوفا، مونتينيغرو، النيجر، نيجيريا، نيكاراغوا.

٨ - وقد أخذ في الظهور عدد من الممارسات الجيدة. فقد دبر الصندوق التقاء المؤيدين الذين يقومون بوضع خطط العمل الوطنية مع المنظمات التي تعمل من أجل مراعاة المنظور الجنساني في إعداد الميزانيات لتوجيه العمل على الصعيد الوطني وجهة تركيز على تحقيق النتائج. وقد تم ربط الدعم الذي يقدمه الصندوق في وضع خطط العمل الوطنية في أفغانستان وإكوادور وأوروغواي والسنغال والنيجر ونيجيريا في سنة ٢٠٠٦ باستراتيجيات الوزارات القطاعية، وهو ما ستم ترجمته في النهاية إلى برامج تنفيذية اعتمدت لها ميزانيات.

القوانين والسياسات المتعلقة بقطاعات معينة

٩ - بالإضافة إلى امتداد نشاط الصندوق ليشمل الخطط والقوانين والسياسات المتعلقة بالمساواة بين الجنسين، يقدم الصندوق الدعم للأعمال القانونية وأعمال السياسات التي تتعلق بقطاعات معينة والتي تتصل مباشرة بأهدافه الأربعة.

١٠ - وقد أسهم الصندوق في التقدم الذي تحقق في الحد من انتشار الفقر بين النساء خلال تقديم الدعم إلى ٥٠ جهدا في ٣٦ بلدا على مدى السنوات الثلاث الماضية، وذلك بالتعاون مع الشركاء الوطنيين وشركاء الأمم المتحدة. وكان تركيز الصندوق على الفئات المحددة التالية من العاملات: (أ) المرأة الريفية فيما يتعلق بالحصول على الأرض في رابطة الدول المستقلة؛ (ب) العاملات من بيوتهن وفي الاقتصاد غير النظامي، بما في ذلك العاملات المهاجرات في آسيا والدول العربية؛ (ج) العاملات من السكان الأصليين والعاملات المنحدرات من أصل أفريقي في أمريكا اللاتينية؛ وعلى النساء المنتجات في البلدان التي تمر بمرحلة الانتعاش بعد الصراع المسلح؛ وعلى المتضررات والمصابات بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز في الجنوب الأفريقي.

١١ - وفيما يتعلق بالقضاء على العنف ضد المرأة، أسهم الصندوق في زيادة عدد القوانين والسياسات المتعلقة بالعنف ضد المرأة، وبذلك سجل تقدما في ٣٥ بلدا في سنة ٢٠٠٦^(٣)، وكان نحو ٤٠ في المائة من هذه القوانين والسياسات يركز على العنف المنزلي، و ٣٠ في المائة على تشريعات عامة تتعلق بالعنف ضد المرأة، و ١٥ في المائة على الاتجار والعنف الجنسي على التوالي، ونحو ٥ في المائة على تشويه الأعضاء التناسلية للنساء والتحرش الجنسي.

(٣) تشمل ما تم من خلال صندوق الأمم المتحدة الاستئماني لدعم الإجراءات الرامية إلى القضاء على العنف ضد المرأة الذي يديره صندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة.

١٢ - وقد بدأ صندوق الأمم المتحدة الاستئماني لدعم الإجراءات الرامية إلى القضاء على العنف ضد المرأة في تنفيذ استراتيجية منقحة في سنة ٢٠٠٥ تركز على تقديم المنح لدعم التنفيذ في البلدان التي توجد بها قوانين وسياسات وخطط تتصدى للعنف. وخلال السنوات الثلاث الماضية، قام الصندوق الاستئماني، الذي يديره صندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة بتقديم الدعم لنحو ٤٣ مشروعا تتعلق بتنفيذ القوانين والسياسات في ٣٨ بلدا. وسوف يتم استخدام منهجية تقييم شاملة لتقييم المنح التي قدمها الصندوق الاستئماني من أجل تعميم الدروس المستفادة فيما يتعلق بالاستراتيجيات ذات الفعالية في الإسراع بالتنفيذ وتعزيز المساءلة.

١٣ - وفي مجال الإدارة الديمقراطية، يعمل الصندوق مع مجموعة واسعة من وكالات الأمم المتحدة الأخرى، تشمل في معظم الأحيان برنامج الأمم المتحدة الإنمائي وإدارة الشؤون السياسية بالأمم المتحدة ومفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان، لمساعدة الشركاء الوطنيين في تقدير احتياجاتهم من قوانين وسياسات العمل الإيجابي وفي صياغة واعتماد وتنفيذ السياسات التي تحقق المشاركة السياسية للمرأة، بما في ذلك المساعدة في هذه الأمور في البلدان التي خرجت من الصراعات. وخلال فترة الإطار التمويلي المتعدد السنوات، وفرت هذه المساعدة في ١٤ بلدا، وكذلك إقليميا في سياق الإعلان الصادر عن رؤساء دول وحكومات الجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي بشأن القضايا الجنسانية والتنمية.

١٤ - وقد اقتضت الجهود التي بذلها الصندوق لتعميم المساواة بين الجنسين في ورقات استراتيجيات الحد من الفقر وفي النهج القطاعية العمل الوثيق مع مؤسسات الأمم المتحدة الأخرى لإعطاء دعاء المساواة بين الجنسين صوتا في عملية استراتيجية الحد من الفقر وعملية استراتيجية التنمية الوطنية والعمل على زيادة اعتمادات الميزانية المخصصة للتدخلات التي تراعي الاعتبارات المتعلقة بالجنسين. وفي سنة ٢٠٠٦، قام الصندوق بدعم ١٨ جهدا تتصل باستراتيجيات الحد من الفقر في أفريقيا وآسيا وأوروبا الوسطى والشرقية ورابطة الدول المستقلة ومنطقة الكاريبي. ويقوم الصندوق على نحو متزايد بربط أعماله المتعلقة بمراعاة المنظور الجنساني في إعداد الميزانيات بمساعدة الشركاء على جمع الأدلة التي تؤيد إدخال المساواة بين الجنسين ضمن هذه العمليات الأساسية. وفي فترة الإطار التمويلي المتعدد السنوات، لم يشارك الصندوق من الناحية الموضوعية في النهج القطاعية، ولكنه يعزز توثيق الجهود الابتكارية التي تدعم المساواة بين الجنسين.

الدروس المستفادة والتحديات الرئيسية

١٥ - ما زالت الفجوة واسعة بين تغيير القوانين والسياسات وتنفيذها. وخلال فترة الإطار التمويلي المتعدد السنوات، قدم الصندوق الدعم للجهود الساعية إلى الحصول على أدلة أفضل تساعد على تعزيز التنفيذ وتحقيق المساواة، وخاصة من خلال مراعاة الإطار الجنساني في إعداد الميزانيات وتقديم المساعدة في تحليل ونشر البيانات الموزعة حسب نوع الجنس. ولا بد من تكثيف التركيز من أجل توفير قدرة وطنية تدعم التنفيذ والمساواة وتتابعهما وتقوم بتقييمهما في جميع جوانب العمل المتعلق بالمساواة بين الجنسين. ولا بد من زيادة التركيز على ربط التغييرات المعيارية على الصعيد الوطني والإقليمي والعالمي بالقوانين العرفية المحلية وبالسياسات المحلية، لأن هذه الروابط هي التي تحدد في كثير من الأحيان الخيارات والفرص المتاحة للنساء والفتيات.

باء - النتيجة ٢:

إثبات المؤسسات الأساسية لقدرتها على القيادة والالتزام وقدرتها التقنية وتحملها للمسؤولية من أجل تحقيق المساواة بين الجنسين

١٦ - يعني الانتقال من الالتزام إلى التنفيذ والمساواة في العمل من أجل تحقيق المساواة بين الجنسين أنه يتعين على المؤسسات الرئيسية التي تضع السياسات وتقدم الخدمات للمقصودين بها أن تعمل على تطوير القدرات وتحقيق المساواة على جميع المستويات من أجل إنجاز الوعود المقدمة للنساء والفتيات.

١٧ - وفي الصميم من التعميم الفعال للمنظور الجنساني في أية مؤسسة التحدي المتمثل في إعادة تشكيل نظم الحوافز لتلبية احتياجات المرأة على نحو أفضل، وتغيير مقاييس الأداء بحيث يتم تسجيل الإجراءات التي تتخذ لتلبية احتياجاتها وتتم المكافأة عليها، ومراعاة المنظور الجنساني عند إعداد الميزانيات وتخصيص القيادة الفعالة من أجل الدفاع عن المساواة بين الجنسين وعن حقوق المرأة.

١٨ - والصندوق، في أعماله بالنتيجة ٢، يتابع التقدم نحو تحقيق المؤشرات الأربعة التالية: (أ) زيادة استخدام البيانات الموزعة حسب نوع الجنس في وضع ورصد السياسات التي تستجيب لمسائل الجنسين؛ (ب) ومدى اتساق السياسات والبرامج وتخصيص الموارد في المنظمات الإقليمية والوطنية والمحلية مع مبدأ المساواة بين الجنسين؛ (ج) ومدى انعكاس الالتزامات المتعلقة بالمساواة بين الجنسين في عمليات الأهداف الإنمائية للألفية، والتقييم القطري المشترك/إطار الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية، وبعثات حفظ السلام؛ (د) ودعم

مبادرات المساواة بين الجنسين التي تضطلع بها الأفرقة القطرية التابعة للأمم المتحدة والمصارف الإنمائية المتعددة الأطراف.

١٩ - وخلال السنوات الثلاث الماضية، قام الصندوق بتوثيق مبادرات حفازة في ٨٦ بلدا فيما يتعلق بمجال النتائج ٢.

البيانات الموزعة حسب نوع الجنس

٢٠ - أدى التركيز على الأهداف الإنمائية للألفية إلى زيادة الاهتمام بوضع مقاييس أكثر تحديدا للمساواة بين الجنسين. وخلال فترة الإطار التمويلي المتعدد السنوات، قدم الصندوق الدعم لمبادرات كان الغرض منها هو إدخال بُعد يتعلق بالمساواة بين الجنسين في عمليات الأهداف الإنمائية للألفية في ٤٢ بلدا وفي أربع مناطق، وذلك بوسائل منها تنفيذ مشروع لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي في خمسة بلدان وإقامة شراكات قوية مع اللجان الاقتصادية التابعة للأمم المتحدة. ويقدم الصندوق المساعدة للبلدان في استخدام ونشر البيانات الموزعة حسب نوع الجنس، وخاصة من خلال الاستراتيجيات الإقليمية وفي سياق شراكات الأمم المتحدة. كذلك أسهم الصندوق في سنة ٢٠٠٦ في مبادرات لأصحاب مصلحة متعددين في ٢٢ بلدا. وعلى الصعيد الإقليمي، أقام الصندوق شراكات مع اللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي في إعداد وتحليل بيانات موزعة حسب نوع الجنس لدعم الإبلاغ القطري بشأن الأهداف الإنمائية للألفية؛ ومع اللجنة الاقتصادية لأفريقيا في دعم تعميم المؤشر الأفريقي للقضايا الجنسانية والتنمية في بلدان المنطقة؛ ومع رابطة جنوب آسيا للتعاون الإقليمي في إعداد قاعدة بيانات نموذجية لمتابعة التقدم الذي تحرزه الدول الأعضاء فيما يتعلق بالمساواة بين الجنسين؛ ومع اللجنة الاقتصادية لأوروبا في إصدار منشور "القصة وراء الأرقام المرأة والعمالة في وسط وشرق أوروبا ودول رابطة الدول المستقلة الغربية" عن الوضع الاقتصادي للمرأة في المنطقة. وفي أمريكا الوسطى، تركز استراتيجية الصندوق، مثلا، على تعزيز تبادل المساعدة فيما بين بلدان الجنوب حتى تستفيد المعاهد الإحصائية بالمنطقة من التقدم الكبير الذي حققه المعهد الوطني للإحصاء والجغرافيا والمعلومات في المكسيك في تتبع قضايا المساواة بين الجنسين.

السياسات والبرامج وتخصيص الموارد في المؤسسات الأساسية

٢١ - يركز الصندوق على التغييرات الحاصلة في السياسات والبرامج وتخصيص الموارد بالمؤسسات فيما يتعلق بأهدافه الأربعة. وما يشمل جميع تلك المجالات هو العمل المتعلق بمراعاة المنظور الجنساني في الميزنة، وهو العمل الذي نما كأداة تقنية من ناحية وكحركة من

ناحية أخرى. وفي سنة ٢٠٠٠، كان ٤٢ بلدا قد بدأ تطبيق مبادرات تتعلق بمراعاة المنظور الجنساني في الميزنة. وحتى سنة ٢٠٠٦، حدد الصندوق ٣٣ بلدا آخر اشتغلت بشكل من أشكال الميزنة المراعية للمنظور الجنساني^(٤).

٢٢ - وقد قام الصندوق بدور رئيسي في توجيه الاهتمام إلى مراعاة المنظور الجنساني في إعداد الميزانيات وإلى بناء القدرات في هذا المجال، كأداة للمساءلة ولإصلاح في القطاع العام. وفي الفترة من سنة ٢٠٠٤ إلى سنة ٢٠٠٦، قدم الصندوق الدعم في ٤١ بلدا مقابل ٢٢ بلدا خلال فترة إطاره التمويلي المتعدد السنوات السابق. وفي الفترة الحالية شملت المبادرات التي قدم لها الصندوق الدعم ١٤ مبادرة التركيز فيها على الصعيد الوطني، و ٨ مبادرات التركيز فيها على الصعيد المحلي، و ١١ مبادرة مهيأة لتناسب كل من الصعيدين المحلي والوطني، ولا يزال العمل في مراحله الأولى في ٨ بلدان أخرى. وقد تبين من البرمجة المكثفة فيما يتعلق بمراعاة المنظور الجنساني عند إعداد الميزانيات أن من الممكن ترسيخ هذا النهج في سياسات وممارسات وزارات المالية، وبذلك يتم التأثير على تخصيص الموارد بما يدعم المساواة بين الجنسين. وفي السنوات الأربع الماضية، أسهم الصندوق في جهود وزارات المالية في إكوادور والسنغال وجمهورية فنزويلا البوليفارية ومصر والمغرب والهند للقيام بمبادرات لتعميم منظور المساواة بين الجنسين لدى إعداد الميزانيات السنوية للوزارات التنفيذية.

٢٣ - وعلى الصعيد الوطني والإقليمي والعالمي يعمل الصندوق مع المؤسسات الرئيسية - مثلا، مع وزارات العمل بالتعاون مع منظمة العمل الدولية - التي تؤثر على اتخاذ القرارات في المجالات المتصلة بانتشار الفقر بين النساء من قبيل وضع حد للعنف ضد المرأة (بما في ذلك مع وزارات العدل و/أو وكالات إنفاذ القانون ومع صندوق الأمم المتحدة للسكان ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة)؛ والحد من فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز (مع برنامج الأمم المتحدة المشترك المعني بفيروس نقص المناعة البشرية، وصندوق الأمم المتحدة للسكان، وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي)؛ والحكم الديمقراطي، (غالبا مع البرنامج الإنمائي). وما يقوم به الصندوق فيما يتعلق بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز هو مثال لذلك. ويعمل الصندوق مع الأفرقة المواضيعية المشتركة بين وكالات الأمم المتحدة ومن خلالها من أجل إيجاد الصلات بين المجالس الوطنية المعنية بالإيدز وبين دعاة المساواة بين الجنسين والمصابات بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز. وفي الفترة من سنة ٢٠٠٤ إلى سنة ٢٠٠٦، أسهم

(٤) لا توجد بيانات كافية لتحديد عدد المبادرات الجارية، ولكن الصندوق يتابع عددا متزايدا من التجارب التي يتم فيها ترسيخ مبدأ مراعاة المنظور الجنساني عند إعداد الميزانية في وزارات المالية.

الصندوق في تعميم المنظور الجنساني في خطط وسياسات المجالس الوطنية المعنية بالإيدز في إكوادور وبوركينا فاسو وبوروندي وتايلند وتوغو والجمهورية الدومينيكية ورواندا وزمبابوي والسنغال وقيرغيزستان وكمبوديا وكينيا ومالي ونيجيريا، وعمل مع ١٩ مجلسا آخر من المجالس الوطنية المعنية بالإيدز لتوفير التدريب على التحليل الجنساني وعلى النهج القائمة على مفهوم حقوق الإنسان للمرأة.

٢٤ - ويدعم الصندوق تعزيز المساواة بين الجنسين في المؤسسات التي تسهم في بناء السلام، والمؤسسات التي لا غنى عنها في أعمال التعمير بعد الصراعات، وخاصة البعثات المتكاملة وأفرقة تقدير الاحتياجات التابعة للأمم المتحدة، ووزارات العدل، واللجان الانتخابية، ولجان تقصي الحقائق والمصالحة. وخلال فترة الإطار التمويلي المتعدد السنوات، ساعد الصندوق في بناء أبعاد أكثر قوة في مجال المساواة بين الجنسين في المؤسسات في ٣٠ بلدا من بلدان الأزمات والبلدان الخارجة من الصراعات.

الدروس المستفادة والتحديات الرئيسية

٢٥ - إن الدعم المقدم لمراعاة المنظور الجنساني عند إعداد الميزانيات قد أدى دائما إلى نتائج ملموسة فيما يتعلق بتعزيز السياسات والإجراءات الداخلية التي تأخذ بها الوزارات الحكومية فيما يتعلق بالمساواة بين الجنسين. على أن التغيير المؤسسي عملية طويلة تحتاج إلى التزامات طويلة الأجل؛ وإلى دعم عميق، وإلى تحديد نتائج واضحة يقاس بها مدى التقدم. ويمكن تعزيز ذلك الجهد من خلال وضع مؤشرات أكثر وضوحا فيما يتعلق بعملية التغيير المؤسسي نحو تحقيق المساواة بين الجنسين.

جيم - النتيجة ٣:

توفر المعارف لدعاة المساواة بين الجنسين وتمكينهم من قيادة وتغيير السياسات والبرامج وعمليات تخصيص الموارد

٢٦ - إن الدعوة إلى العمل من أجل تحقيق المساواة بين الجنسين يذكها ما يصمم من المؤسسات الحكومية الجديدة، ووجود الخبراء والمنظمات غير الحكومية ومنظمات القواعد الجماهيرية التي تدعو إلى وضع حقوق الإنسان للمرأة وقضايا التنمية على جداول الأعمال المحلية والوطنية والإقليمية والعالمية.

٢٧ - ولقد كان الصندوق جزءا من نظام الدعم الذي يستثمر في تعزيز قدرات دعاة المساواة بين الجنسين وتعزيز صوهم. وهو يقوم برصد التقدم فيما يتعلق بهذه النتيجة على أساس تأثير المنظمات والشبكات النسائية والجماعات القاعدية النسائية على عمليات

السياسات الأساسية، بما فيها استراتيجيات القضاء على الفقر وعمليات الأهداف الإنمائية للألفية ومفاوضات السلام، ضمن أشياء أخرى. ويقوم الصندوق أيضا بتقييم مدى زيادة قدرة المنظمات الحكومية وغير الحكومية التي تعمل على الصعيدين الوطني والإقليمي لتعزيز حقوق المرأة، ومدى فعالية الأفرقة المواضيعية المشتركة بين الوكالات والمعنية بقضايا الجنسين في التأثير على الأفرقة القطرية التابعة للأمم المتحدة.

٢٨ - وفي الفترة من سنة ٢٠٠٤ إلى سنة ٢٠٠٦، قدم الصندوق الدعم إلى ٩٤ مبادرة حافزة تتعلق بتنمية قدرات المنظمات والشبكات الحكومية وغير الحكومية لدعاة المساواة بين الجنسين على الصعيدين الوطني والإقليمي وإلى حد أقل على الصعيد العالمي. وشملت هذه الجهود الشراكات التي أقامها الصندوق مع الأجهزة الوطنية المعنية بالمرأة في نحو ٩٠ بلدا - وكان ذلك عادة من خلال المبادرات الإقليمية وبالتعاون مع البرلمانيين الحاليين والطامحين ومع شبكاتهم في ٣٨ بلدا. كذلك أسهم الصندوق في إنشاء أو تعزيز أكثر من ٥٠ من الشبكات النسائية غير الحكومية ومن جماعات أصحاب المصلحة المتعددين التي تدعو إلى حقوق المرأة على الصعيدين الوطني والإقليمي، بما في ذلك من خلال تقديم ٤٣ منحة في ٣٨ بلدا من الصندوق الاستئماني.

تأثير المنظمات النسائية على عمليات السياسات الأساسية

٢٩ - زاد تعامل الصندوق مع وزارات شؤون المرأة زيادة كبيرة خلال هذه الفترة من فترات الإطار التمويلي المتعدد السنوات بالمقارنة بما كان عليه في الفترة السابقة. وتعود هذه النتيجة جزئيا إلى زيادة التركيز على مبادرات أصحاب المصلحة المتعددين في دعم تنفيذ اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة، ومراعاة المنظور الجنساني عند إعداد الميزانيات، وتعميم مفهوم المساواة بين الجنسين في عمليات الأهداف الإنمائية للألفية وفي أعمال التعمير في ظروف ما بعد الصراع. ويقدم الصندوق الدعم في تعزيز وزارات المرأة وجعلها في وضع تصبح فيه المحرك لتعميم المنظور الجنساني في الوزارات الأخرى وفتح مجالات التعاون مع المنظمات غير الحكومية النسائية.

٣٠ - ويعمل الصندوق مع المنظمات النسائية التي قد تكون من الشركاء المنفذين بالنسبة لبرامج معينة أو شريكة في مبادرات أصحاب المصلحة المتعددين والتي قد يكون أعضاؤها من الجهات المتلقية للمنح. وبالإضافة إلى العمل الهام الذي يتم مع الأجهزة المعنية بالمرأة ومع مؤتمرات البرلمانيات ومع الشبكات الإقليمية للمرأة، قام الصندوق أيضا في فترة الإطار التمويلي المتعدد السنوات بتعميق عمله مع الجماعات والشبكات التي تديرها النساء أو التي

تمثل النساء ومع النساء المهمشات في الظروف المحيطة بهن. وشملت هذه الجماعات والشبكات ما يلي:

(أ) شبكات النساء التي أظهرت الفحوص وجود فيروس نقص المناعة البشرية في دمائهن في ١٤ بلدا والموجودة إقليميا في جنوب وغرب أفريقيا ورابطة الدول المستقلة وأمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي؛

(ب) شبكات المهاجرات في منطقة آسيا والمحيط الهادئ وفي الدول العربية؛

(ج) شبكات العاملات من منازلهن في آسيا؛

(د) شبكات نساء السكان الأصليين المنحدرين من أصل أفريقي في سبعة بلدان في أمريكا اللاتينية والشبكات الإقليمية؛

(هـ) الشبكات النسائية المدافعة عن الحق في الأرض في أربعة بلدان؛

(و) شبكات السلام النسائية في ٢٠ بلدا، وعلى الصعيد دون الإقليمي في البلقان وشرق الكاريبي والبحيرات الكبرى وجنوب القوقاز.

٣١ - وقدم الصندوق الدعم في استحداث نهج ووحدات تدريب خاصة لتعزيز قدرة المنظمات النسائية الوطنية والإقليمية. وفي سنة ٢٠٠٦، قدم الصندوق الدعم في تدريب النساء على المشاركة كمرشحات وناخبات في الانتخابات في ١٥ بلدا. وفي الفترة بين سنة ٢٠٠٤ و ٢٠٠٦، قام الصندوق، بالتعاون مع منظمة رصد العمل الدولي من أجل حقوق المرأة في آسيا والمحيط الهادئ، بالاستثمار في تدريب ممثلات للمنظمات غير النسائية في ٤٦ بلدا على الدعوة لاتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة ورصد تنفيذها من خلال مشروع معنون "من الأبعاد العالمية إلى الأبعاد المحلية" (انضم صندوق الأمم المتحدة للسكان إلى هذه المبادرة في سنة ٢٠٠٦).

التحديات والدروس المستفادة

٣٢ - يتبين من دراسة حديثة قامت بها جمعية حقوق المرأة في التنمية^(٥) ومن بعض البيانات الأخرى أن الدعم المقدم إلى خبراء المساواة بين الجنسين ومنظمات حقوق المرأة على جميع المستويات دعم غير كاف. وعلاوة على ذلك فإن القدرة الاستيعابية لهذه الجماعات لم تتسع على نحو يتسق مع الفرص والاحتياجات. ويعتزم الصندوق زيادة التركيز زيادة كبيرة على

(٥) يمكن الحصول عليها من الموقع <http://www1.macys.com/campaign/rwanda/story.jsp>.

دعم المنظمات النسائية، وذلك بوسائل مثل إحكام الآليات المستخدمة في تتبع التغييرات التي تحدث في القدرات وفي التأثير.

دال - النتيجة ٤:

تغيير المواقف والممارسات الضارة والتمييزية وتعزيز حماية حقوق النساء والفتيات

٣٣ - ستظل المساواة بين الجنسين سراباً ما لم يؤد الدعم المقدم للمساواة بين الجنسين وحقوق الإنسان للمرأة إلى إحداث تغييرات في المواقف والسلوك على صعيد الأفراد والأسر. ويجري القيام بعمل هام على النطاق العالمي لتغيير المواقف والممارسات من أجل دعم المساواة بين الجنسين، ولكن الأساليب والأدوات والبيانات التي يمكن استخدامها في تتبع أثرها العام تكاد تكون منعدمة.

٣٤ - **إسهام الصندوق فيما تحقق من تقدم:** يتتبع الصندوق التقدم المحرز نحو تحقيق النتيجة ٤ وفقاً لما يلي: مدى تصوير وسائل الإعلام والاتصال للتحديات والمنجزات فيما يتعلق بالمساواة بين الجنسين؛ ومدى فعالية الحملات والآليات المؤسسية في منع وتقليل ورصد العنف على أساس الجنس؛ والزيادات التي تحققت في الآليات الوطنية لتقليل ورصد العنف القائم على أساس الجنس؛ والتغييرات التي حدثت بالنسبة لتفاوت الأجيال بين الجنسين. ويشكل تغيير المواقف والممارسات أكثر مستويات التغيير تحدياً، لأنه يتطلب زيادة الاستثمار في الأدوات وفي عمليات الرصد.

٣٥ - **التغطية الإعلامية المتعاطفة مع مبدأ المساواة بين الجنسين:** في سنة ٢٠٠٦، قدم الصندوق الدعم لجهود بذلت في ٥٠ بلداً لتعزيز التغطية الإعلامية لمسائل المساواة بين الجنسين. وقد شملت تلك الجهود إقامة الشراكات الوطنية لدعم تغطية ما يلي: (أ) القضاء على العنف ضد المرأة؛ (ب) الأبعاد الجنسانية لفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز؛ (ج) دور المرأة في بناء السلام. ويتعلق معظم هذه الموضوعات بمبادرات مشتركة بين الوكالات: فعلى سبيل المثال في أمريكا اللاتينية ومنطقة الكاريبي يقوم الصندوق بتنسيق حملة إعلامية سنوية على صعيد المنطقة تمثل جهداً جماعياً يشترك فيه الصندوق وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي وصندوق الأمم المتحدة للسكان ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة والمعهد الدولي للبحث والتدريب من أجل النهوض بالمرأة ومنظمة الصحة للبلدان الأمريكية، لإبراز أبعاد العنف على أساس الجنس في الاحتفال بحملة الستة عشر يوماً من الأنشطة لإنهاء العنف الموجه ضد المرأة.

٣٦ - ويقوم الصندوق، على أساس انتقائي وسعياً إلى تعزيز تغيير السياسات والتغيير المؤسسي من أجل التصدي لمشكلة انتشار الفقر بين النساء، بدعم مبادرات نموذجية مبتكرة توضح الكيفية التي يمكن بها تحسين الخيارات المتاحة للمرأة فيما يتعلق بالحصول على الدخل، وخاصة في ظروف ما بعد الصراع. وقد ساعد الدعم الذي يقدمه الصندوق إلى أرامل عملية إبادة الجنس التي وقعت في رواندا في عام ١٩٩٤ على إيجاد صلة بين صناعات السلال وشركة من شركات التجارة العادلة تقوم بتسويق ما يصنعه من السلال في الولايات المتحدة. ونتيجة لذلك، تم بيع ما يقرب من ٥١ ٠٠٠ سلة من خلال محلات Macy's في أتلانتا وشيكاغو ونيويورك وعلى الإنترنت، مما حقق عائداً بلغ ٨٠٠ ٠٠٠ دولار لصناعات السلال في رواندا. وقد ذكر المدير العام لوكالة تنمية الاستثمارات والصادرات في رواندا أن إنتاج وبيع السلال يوفر الآن مصدر عيش ثابت للمرأة في ٢ ٠٠٠ مجتمع محلي^(٦).

التحديات والدروس المستفادة

٣٧ - لا بد من توفر المهارات المتخصصة والأدوات اللازمة لتوثيق وتقييم العمليات التي تؤدي إلى تغييرات يمكن أن تستمر في المواقف والممارسات نحو تأييد المساواة بين الجنسين وحقوق الإنسان للمرأة. وزيادة الاستثمار في استحداث هذه الأدوات أمر حيوي نظراً للمساهمات الكبيرة التي يقدمها الصندوق وغيره من الوكالات التي تعمل على تحقيق المساواة بين الجنسين في وسائط الإعلام المتعددة وفي حملات الدعوة.

ثالثاً - الفعالية التنظيمية

٣٨ - ترد أهداف الأداء الخمسة التي حددت لتتبع الفعالية التنظيمية في مصفوفة الفعالية التنظيمية التي وافق عليها المجلس التنفيذي لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي وصندوق الأمم المتحدة للسكان في مقره ١٠/٢٠٠٤. وقد ظهرت تغييرات كبيرة في الفعالية التنظيمية نتيجة لما حدث من تغييرات فيما يلي: (أ) مشاركة الصندوق في عملية الإصلاح بالأمم المتحدة، وخاصة في مبادرات التنسيق بين الوكالات التي قادها الصندوق والتوجيه البالغ الأهمية المستمد من القرار ٢٥٠/٥٩ بشأن الاستعراض الشامل الذي يجري كل ثلاث سنوات لسياسة الأنشطة التنفيذية من أجل التنمية التي تضطلع بها منظومة الأمم المتحدة؛ (ب) استخدام الترتيبات المبتكرة والشراكات للتوسع في برامج الصندوق في أكثر من ١٠٠ بلد؛ (ج) تنقيح وتعزيز الاستراتيجيات التي وضعت على نطاق المنظومة فيما يتعلق بعدد من المبادرات العالمية، ومنها الصندوق الاستئماني؛ (د) توفير الإرشاد والتدريب الداخليين على

(٦) انظر <http://www1.macys.com/campaign/rwanda/story.jsp>.

الإدارة التي تركز على النتائج؛ (هـ) تنقيح المبادئ التوجيهية التنفيذية المشتركة بين برنامج الأمم المتحدة الإنمائي وصندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة؛ (و) إدخال نظام "أطلس"، نظام تخطيط موارد المؤسسات. ويجري تناول كل هدف من أهداف الأداء بمزيد من التفصيل أدناه.

ألف - الهدف ١:

تحقيق الاعتراف لما تتسم به منتجات الصندوق وخدماته من اتساق وأهمية وقابلية للاستمرار

٣٩ - يتعلق الهدف ١ في المقام الأول بدور الصندوق كمجدد وحافز ومقدم للمساعدة التقنية. وفي تتبع التقدم، يقوم الصندوق برصد مدى تكرار المبادرات التي يدعمها الصندوق أو مدى التوسع فيها؛ ومدى ما تثبته التعليقات من أهمية منتجاته وخدماته؛ ومدى استخدام تقيّماته استراتيجيا من أجل التعلم الذي يؤدي إلى زيادة فعالية ما يقوم به الصندوق وشركاؤه.

٤٠ - والدور الحافز والتجديدي الذي يقوم به الصندوق لتعزيز العمل من أجل تحقيق المساواة بين الجنسين هو من صميم ولايته. وهو يقوم بهذا الدور من خلال قيادة مبادرات ومن خلال إبراز الابتكارات الفعالة من جانب شركائه، ومن خلال أنشطة الدعوة، ومن خلال إدراج وضع القضايا البالغة الأهمية وغير المنتهية إليها والتي تؤثر على التقدم نحو تحقيق المساواة بين الجنسين في جداول أعمال السياسات والبرمجة.

٤١ - وخلال السنوات الثلاث الماضية، تتبع الصندوق ٦١ حالة قامت فيها الحكومات أو المنظمات غير الحكومية أو الكيانات التابعة للأمم المتحدة بتكرار ابتكارات معينة يدعمها الصندوق على الصعيد المحلي أو الصعيد الوطني أو التوسع في هذه الابتكارات. ومن هذه المبادرات تم تكرار ٣٠ مبادرة من جانب حكومات و ١٧ مبادرة من جانب كيانات تابعة للأمم المتحدة و ١٤ مبادرة من جانب منظمات غير حكومية أو من جانب القطاع الخاص.

٤٢ - ويقوم الصندوق بإنتاج مجموعة واسعة من المواد المرجعية المطبوعة والمسموعة - المرئية والإلكترونية وتنظيم حملات تتعلق بأهداف ونتائج إطاره التمويلي المتعدد السنوات، بما في ذلك منشور "تقدم نساء العالم" الذي يصدر مرتين في السنة. وخلال فترة التمويل، أنتج الصندوق أكثر من ١٠٠ من المواد المرجعية في ١٨ لغة. كذلك يتتبع الصندوق مدى استخدام المعارف والمعلومات التي ينتجها في وسائل الإعلام الرئيسية، حيث تم خلال فترة الإطار التمويلي المتعدد السنوات تتبع أكثر من ٣٠٠٠ مقالة عن الأعمال التي يدعمها

الصندوق. وفيما يتعلق بالمصادر الإلكترونية، يتتبع الصندوق بانتظام البيانات المتعلقة "بضريات"، أو "زيارات" فريدة لموقعه الإلكتروني بما في ذلك ما يلي:

(أ) جدد الصندوق موقعه الشبكي في سنة ٢٠٠٥. وزاد عدد الزيارات بأكثر من ٣١ في المائة، من ١٧,٥ مليون زيارة في سنة ٢٠٠٥ إلى أكثر من ٢٣ مليون زيارة في سنة ٢٠٠٦؛

(ب) اجتذبت بوابة المرأة والسلام والأمن بالموقع الشبكي للصندوق، التي بدأت في سنة ٢٠٠٣، أكثر من ستة ملايين زيارة في سنة ٢٠٠٦ مقابل أربعة ملايين زيارة في سنة ٢٠٠٤؛

(ج) زادت زيارات بوابة موقع الصندوق الخاصة بالمرأة وفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز التي يدعمها برنامج الأمم المتحدة المشترك المعني بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز حيث بلغ عدد الزيارات أكثر من ١,٩ مليون زيارة في سنة ٢٠٠٦ مقابل ما يزيد قليلا عن مليون زيارة في سنة ٢٠٠٤.

٤٣ - ويعتبر الصندوق أن الحصول من التقييمات الممتازة على معلومات يُطمأن إليها ومستكملة عن أهمية برامج واستخدام نتائج التقييمات في تحديد أدائه أولوية عالية من أولوياته. ويقوم الصندوق بثلاثة أنواع من التقييم: التقييم البرنامجي؛ والتقييم المواضيعي، وتقييم النتائج. وفي سنة ٢٠٠٥، تم تنقيح سياسة الصندوق المتعلقة بالتقييم الداخلي لتتفق مع المعايير التي وافق عليها فريق التقييم بالأمم المتحدة. وقد أجرى الصندوق ٢٢ تقييما في الفترة من سنة ٢٠٠٤ إلى سنة ٢٠٠٦. وتوافرت في ١٠ تقييمات منها معايير الجودة العالية، بينما تفاوت مستوى الجودة بالنسبة لبقية التقييمات.

٤٤ - وللتقييمات المواضيعية الخارجية التي تتم على نطاق الأقاليم أهمية خاصة من حيث عمق الفهم وتوفير الأدلة التي يمكن الاستناد إليها في استراتيجيات الصندوق وفيما يقدمه من دعم في المستقبل. ويشرك الصندوق الموظفين والشركاء في الحكومات وفي الأمم المتحدة وفي المجتمع المدني في عملية التأكد من صحة هذه التقييمات وفي التعلم منها. وقد ساعدت في تطوير استراتيجيات الصندوق وشراكاته التقييمات الخارجية للدعم الذي يقدمه الصندوق فيما يتعلق بمراعاة المنظور الجنساني في إعداد الميزانيات، وتنفيذ اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة، وتعزيز منظور المساواة بين الجنسين في عمليات الأهداف الإنمائية للألفية، وفي الاستراتيجيات والبرامج المتعلقة بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز.

٤٥ - وزيادة التبع المنظم والدقيق لتكرار التجديدات المتعلقة بالمساواة بين الجنسين والتوسع فيها هي قدرة أساسية يعتمز الصندوق تعزيزها. وقد استثمر الصندوق في بناء

القدرات في التقييم المراعي للمنظور الجنساني من خلال شبكة التقييم الأفريقية خلال فترة الإطار التمويلي المتعدد السنوات وسيبني على هذه الاستراتيجية في خطته المقبلة. وفي شراكة بين الصندوق والبنك الدولي للقيام بمبادرات تركز على النتائج لتعزيز الخيارات الاقتصادية للمرأة في خمسة بلدان، يتم تخصيص ٤٠ في المائة من إجمالي الموارد في إطار الشراكة للقيام بتقييم دقيق لكل مبادرة. كذلك أقام الصندوق شراكة مع البنك الدولي لوضع مشروع منهجية لتحسين أثر التقييم على المبادرات التي تتم على الصعيد المحلي لإنهاء العنف ضد المرأة والتي يدعمها الصندوق الاستثماري للأمم المتحدة للقضاء على العنف ضد المرأة، وهي منهجية يلتزم الصندوق بزيادة تطويرها خلال السنوات الأربع القادمة.

٤٦ - وخلال السنوات الأربع القادمة، سيقوم الصندوق بتعزيز نهجه وقدراته التقييمية تعزيزاً كبيراً، حيث يعمل في تعاون وثيق مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي وما يرتبط به من صناديق ومع مؤسسات أخرى من مؤسسات الأمم المتحدة لتحقيق وفورات الحجم الكبير والالتزام بالمبادئ التي وضعها فريق التقييم بالأمم المتحدة.

باء - الهدف ٢:

تلاؤم قدرة برامج الصندوق مع الطلب ومع الفرص المتاحة للتجديد والتعلم لتحقيق النتائج

٤٧ - يقوم الصندوق بتقييم التقدم المحرز نحو تحقيق الهدف ٢ باستعراض نتائج مشاركته في عملية الإصلاح والتنسيق بالأمم المتحدة وتأثيره على هذه العملية ورصد الكيفية التي يكون بها الصندوق بعد إعادة تنظيمه أقدر على تلبية الطلبات والاستفادة من الفرص.

٤٨ - ويشارك الصندوق بأشكال مختلفة في عملية الإصلاح والتنسيق بالأمم المتحدة على الأصعدة العالمي والإقليمي والوطني. ومن هذه الأشكال رئاسة المبادرات والشراكات المشتركة بين الوكالات أو الاشتراك فيها، بما في ذلك الأفرقة المواضيعية المعنية بقضايا الجنسين، والبرمجة المشتركة في شراكة مع مؤسسة أو أكثر من مؤسسات الأمم المتحدة، وتنفيذ المشاريع لحساب مؤسسات أخرى بالأمم المتحدة. ويوفر الصندوق أيضاً الدعم التقني أو أنشطة الدعوة من أجل تعزيز منظور المساواة بين الجنسين في عمليات التنسيق، بما فيها التقييمات القطرية المشتركة وإطار الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية، والأهداف الإنمائية للألفية، وورقات استراتيجية الحد من الفقر.

٤٩ - وفي سياق عملية الإصلاح بالأمم المتحدة، زادت على جميع المستويات مبادرات الصندوق من أجل تنشيط ودعم العمل المعزز الفعال المشترك بين الوكالات فيما يتعلق بالمساواة بين الجنسين كما يلي:

(أ) كان الصندوق في سنة ٢٠٠٦ شريكا في أكثر من ٥٠ مبادرة مشتركة بين الوكالات على الصعيد الميداني وصعيد المقر، يتعاوننا بشكل متواتر مع البرنامج الإنمائي وصندوق الأمم المتحدة للسكان واليونيسيف. وكان ما يقرب من ٣٠ من هذه المبادرات برامج قطرية أو إقليمية تمت في شراكة مع مؤسسة أو أكثر من مؤسسات الأمم المتحدة، وقام الصندوق بالدور القيادي أو بدور تنسيقي في ١٤ حالة تقريبا.

(ب) يرأس الصندوق عددا من فرق العمل والأفرقة المواضيعية المشتركة بين الوكالات. فعلى الصعيد العالمي، يرأس الصندوق فرقة العمل المعنية بالمساواة بين الجنسين التابعة لمجموعة الأمم المتحدة الإنمائية، ويشترك (مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي) في رئاسة الفريق العامل المعني بسياسة البرمجة التابع لمجموعة الأمم المتحدة الإنمائية، واشترك (مع صندوق الأمم المتحدة للسكان) في رئاسة فريق العمل المشترك بين الوكالات المعني بالجنسانية وفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز. وعلى الصعيد الإقليمي، يرأس الصندوق الفريق الاستشاري المعني بقضايا المرأة وحقوق الإنسان التابع لفريق المديرين الإقليميين، واللجنة التوجيهية المشتركة بين الوكالات والمعنية بالاتجار بالنساء في جنوب آسيا، والفريق العامل المخصص المعني بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز وقضايا المرأة في منطقة البحر الكاريبي، وسلم مؤخرا رئاسته لفريق تنسيق أعمال مكافحة العنف لجنوب آسيا. وعلى الصعيد الوطني، يرأس الصندوق ١٧ فريقا مواضيعيا معنيا بقضايا الجنسين و ١٠ أفرقة أخرى معنية بقضايا الجنسين، كما يرأس أو يشترك فيما لا يقل عن ٢٠ من الأفرقة المواضيعية الأخرى التابعة للأمم المتحدة والمعنية بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز، أو الإدارة، أو حقوق الإنسان، أو الفقر.

(ج) ذكر اسم الصندوق باعتباره قائدا وشريكا في مبادرات تتعلق بالمساواة بين الجنسين في ٤٢ من ١٣٥ تقريرا سنويا قدمها المنسقون المقيمون في سنة ٢٠٠٦ لما قام به من مبادرات في دعم تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية، وإنهاء العنف ضد المرأة، بما في ذلك إدراج منظور مراعاة للاعتبارات الجنسانية في التصدي بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز، وزيادة المشاركة السياسية للمرأة.

٥٠ - ويتتبع الصندوق سنويا عدد مبادرات التقييمات القطرية المشتركة/الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية ومبادرات الأهداف الإنمائية للألفية وورقات استراتيجية الحد من الفقر التي يوفر لها الخبرة الفنية على النحو المبين أدناه.

مشاركة الصندوق في آليات التنسيق	٢٠٠٤	٢٠٠٥	٢٠٠٦
الأهداف الإنمائية للألفية	١٥	٣٢	٢٥
التقييمات القطرية والمشاركة/إطار الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية	١٤	٣٧	٤٢
ورقات استراتيجية الحد من الفقر	١٩	١٨	١٨

والنتائج التي حققتها الأنشطة السابقة هي نتائج متفاوتة. وهي عندما تنجح تعزز تنفيذ الاتفاقات المعيارية التي تستهدف تحقيق المساواة بين الجنسين، وتقلل تكاليف المعاملات بالنسبة للحكومة وسائر الشركاء لأن منظومة الأمم المتحدة تعمل معاً، وتزيد الاستثمار في تحقيق المساواة بين الجنسين من جانب شركاء منظومة الأمم المتحدة.

صندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة وفريق العمل التابع لمجموعة الأمم المتحدة الإنمائية

يرأس صندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة فريق العمل المعني بالمساواة بين الجنسين التابع لمجموعة الأمم المتحدة الإنمائية والذي يضم ١٧ عضواً^(١). وفي سنة ٢٠٠٦، كان الإنجاز الرئيسي هو الحصول على تأييد رؤساء مجموعة الأمم المتحدة الإنمائية على توصيتين لفريق العمل جاءتا نتيجة لاستفسارات تمت في سنتي ٢٠٠٥ و ٢٠٠٦ وكان التركيز فيهما على تعزيز الالتزامات والبرمجة المتعلقة بالمساواة بين الجنسين في الأفرقة القطرية التابعة للأمم المتحدة. وقد أيد رؤساء المجموعة عملية لوضع مجموعة من مؤشرات الأداء في صيغتها النهائية لتستخدمها الأفرقة القطرية التابعة للأمم المتحدة في تتبع ما تحرزه من تقدم وتعزيز المساواة فيها فيما يتعلق ببرمجة المساواة بين الجنسين، والشروع في عملية تعلم من العمل مع عدد قليل من الأفرقة القطرية التابعة للأمم المتحدة بغرض وضع نماذج الأمم المتحدة للبرمجة المتكاملة الشاملة دعماً للمساواة بين الجنسين. ويتولى الصندوق مع صندوق الأمم المتحدة للسكان ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة ومنظمة العمل الدولية قيادة العمل نيابة عن فريق العمل بالنسبة لهاتين المبادرتين بينما يتولى سائر أعضاء الفريق القيادة بالنسبة للمجالات الأخرى. والتعاون وثيق بين فرقة العمل والشبكة المشتركة بين الوكالات المعنية بالمرأة والمساواة بين الجنسين.

وفي سنة ٢٠٠٦، انتهت فرقة العمل أيضا من استعراضها الجنساني الثاني للتقارير السنوية للمنسقين المقيمين. وقد نشرت النتائج في ”الملخص التوليقي لتقارير المنسقين المقيمين السنوية“ الذي يصدر سنويا وتمت الاستفادة بها في تنقيحات المبادئ التوجيهية للتقارير السنوية للمنسقين المقيمين، التي تحتوي على قسم خاص عن مبادرات المساواة بين الجنسين في سنة ٢٠٠٧.

(أ) الصندوق الدولي للتنمية الزراعية، ومنظمة العمل الدولية، ومنظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة، وشعبة الأمم المتحدة للنهوض بالمرأة، وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، والمجلس الاقتصادي والاجتماعي، وبرنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية، وبرنامج الأمم المتحدة للبيئة، ومنظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة، وصندوق الأمم المتحدة للسكان، ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة، وصندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة، ومكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة، ومكتب المستشارية الخاصة للقضايا الجنسانية بالأمم المتحدة، ومنتدى الأمم المتحدة الدائم المعني بقضايا الشعوب الأصلية، وبرنامج الأغذية العالمي، ومنظمة الصحة العالمية.

٥١ - وفي سياق الإصلاح بالأمم المتحدة، يقوم الصندوق بدعم جهود خبراء ودعاة المساواة بين الجنسين في الحكومة والمنظمات غير الحكومية حتى يكون لهم صوت في المناقشات الأساسية. وقامت اللجنة الاستشارية للصندوق بدور حافز في التكليف بإعداد الدراسة المعنونة ”تقييم تنظيمي: ماضي صندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة وحاضره ومستقبله“ (A.60/62-E/2005/10، المرفق). وقد أثار صدورهما في أوائل سنة ٢٠٠٥ حوارا في كثير من الجهات المعنية وعقد الصندوق وأعضاء اللجنة الاستشارية جلسات عديدة مع الشركاء، منها الدورة العادية الأولى لسنة ٢٠٠٦ للمجلس التنفيذي لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي/صندوق للأمم المتحدة للسكان، وخلال اجتماعات لجنة وضع المرأة. وتكرر عرض النتائج الرئيسية للتقييم في الفرع المتعلق بالمساواة بين الجنسين من تقرير الفريق الرفيع المستوى المعني بالاتساق على نطاق منظومة الأمم المتحدة في مجالات التنمية والمساعدات الإنسانية والبيئة، وأثار حوارا على مستوى رفيع بشأن عدم كفاية التمويل ووضع الهياكل التي تدعم الأعمال المتعلقة بالمساواة بين الجنسين.

٥٢ - وشهدت فترة الإطار التمويلي المتعدد السنوات تغييرات تدريجية في تنظيم الصندوق. وحدثت تطورات رئيسية ثلاثة كان لها أكبر الأثر كما يلي: (أ) تنقيح المبادئ التوجيهية التنفيذية بالاشتراك مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ووضع الأطلس، مما أدى إلى زيادة

التركيز على تعزيز بعض الوظائف وتحقيق اللامركزية فيها (انظر الهدف ٤ أدناه)؛
(ب) التزام الإطار التمويلي المتعدد السنوات بتحديد بلدين أو ثلاثة في كل منطقة دون
إقليمية تكون لها الأولوية فيما يتعلق بزيادة المشاركة المستدامة؛ (ج) وضع ترتيبات مبتكرة
لتوسيع نطاق خدمات الصندوق.

٥٣ - وقد استطاع الصندوق توسيع نطاق أنشطته من خلال مجموعة من الآليات المبتكرة
المتسمة بفعالية التكاليف. فبالإضافة إلى مكاتبه دون الإقليمية البالغ عددها ١٥ مكتبا، وسع
الصندوق نطاق مساعداته من خلال برجة تقاسم التكاليف، وتقاسم الموظفين وإقامة
الشراكات مع مؤسسات الأمم المتحدة الشقيقة (مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في معظم
الأحيان) والبرامج دون الإقليمية التي تشترك فيها عدة بلدان في القيام بمبادرات معينة، وتوفير
الدعم للحكومات والمنظمات غير الحكومية من خلال تقديم المنح الاستراتيجية والاستفادة
بشكل خلاق من المتطوعين ومن الموظفين الفنيين المبتدئين. ويقدر الصندوق أن برامجه
ودعومه التقني وصلت إلى ١٣٣ بلدا خلال السنوات الثلاث الماضية، بوسائل منها تقديم المنح
الاستراتيجية وقيام موظفي المكاتب دون الإقليمية بتقديم الخبرة التقنية إلى الشركاء الوطنيين
وشركاء الأمم المتحدة.

٥٤ - وكان للتنسيق الوثيق على الصعيد دون الإقليمي مع المنسقين المقيمين دوره في
المساعدة على التعرف على الفرص الاستراتيجية لتقديم الدعم، الذي كان يقدم أحيانا لبرامج
معينة طويلة الأجل، كما حدث في الصين، وأحيانا أخرى لارتباطات محدودة كما حدث في
باكستان حيث طلب المنسق المقيم مساعدة الصندوق في إجراء تقييم لأثر زلزال سنة ٢٠٠٥
على المرأة.

أولويات التحسين في السنوات الأربع القادمة

٥٥ - يثير تكثيف عمليات الإصلاح بالأمم المتحدة قضايا ملحة بالنسبة للتنسيق بين
الوكالات فيما يتعلق بالمساواة بين الجنسين. وفعالية الشراكات فيما بين الوكالات تكون
أعظم ما تكون حين تركز على نتائج معينة. وستكون أكثر استثمارات الصندوق في
الشراكات القائمة التي تنطبق عليها المعايير السابقة، من قبيل شراكة الأمم المتحدة المعنية
بالعنف الجنسي، كما سيقوم الصندوق بمبادرات جديدة حيث يتوفر الطلب (فعلى سبيل
المثال سيضططلع بمبادرة على نطاق منظومة الأمم المتحدة تتعلق بمراعاة المنظور الجنساني في
إعداد الميزانيات، مستفيدا من شراكته مع صندوق الأمم المتحدة للسكان لوضع مجموعة
مرجعية بشأن "الميزنة المراعية لاحتياجات الجنسين وحقوق المرأة الإنجابية"). وبالإضافة إلى
ذلك، يعتزم الصندوق المشاركة على نطاق واسع في المشاريع التجريبية التي تتم في إطار

”توحيد الأداء“ باعتبارها المواقع الرئيسية لاختبار الكيفية التي تقوم بها منظومة الأمم المتحدة بتنفيذ المشاريع باعتبارها كيانا واحدا.

٥٦ - كذلك سيستفيد الصندوق من الممارسات الجيدة التي أثبتت فعالية طرق معينة من حيث التكاليف في دعم مزيد من التنسيق فيما يتعلق بالمساواة بين الجنسين، كما حدث في كوسوفو (جمهورية صربيا) حيث يقوم الصندوق بالدور القيادي بين شركاء التنفيذ بالنسبة لبرنامج الفريق القطري التابع للأمم المتحدة المتعلق بالهدف ٣ من الأهداف الإنمائية للألفية، أو في أمريكا الوسطى حيث يتقاسم مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي خبرته في مسائل الجنسين من حيث تقاسم التكاليف. ومن العناصر الرئيسية في القدرة على تنظيم الهياكل بحيث تستفيد بالفرص أن تكون أهدافها المتوقعة فيما يتعلق بالتمويل الأساسي مضمونة.

جيم - الهدف ٣:

إقامة شراكات استراتيجية توفر الأنصار الجدد على نطاق واسع وتتيح فرص التعلم من أجل المساواة بين الجنسين

٥٧ - تشير المؤشرات المتعلقة بهذا الهدف في المقام الأول إلى: تنفيذ الاتفاقات المنقحة لتعزيز الشراكة مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي؛ ونتائج الاتفاقات المبرمة مع سائر الشركاء المتعددي الأطراف؛ والفرص الجديدة لتعزيز الشراكات مع المانحين الثنائيين والقطاع الخاص والمجتمع المدني (تم تناول الشراكات مع الحكومات في القسم الخاص بالفعالية الإنمائية).

٥٨ - ويتعامل الصندوق، بوصفه صندوقا منتسبا، مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي بطريقتين: (أ) مدير برنامج الأمم المتحدة الإنمائي مسؤول عن الصندوق، وفي هذا السياق فإن المبادئ التوجيهية التنفيذية هي التي تحكم العلاقة الإدارية بين المنطمتين؛ (ب) وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي باعتباره صندوق المرأة بالأمم المتحدة وله ولاية العمل في كل منظومة الأمم المتحدة، يستطيع أن يطلب إلى صندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة تعزيز الخبرة فيما يتعلق بمسائل الجنسين في نظام المنسقين المقيمين وفي مجموعة الأمم المتحدة الإنمائية، وذلك من خلال اتفاقات تنفيذ المشاريع وباعتباره أيضا وكالة منفذة لبرامج برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في المجالات التي تكون فيها للصندوق ميزة نسبية.

٥٩ - ومن الناحية البرنامجية، قام الصندوق والبرنامج الإنمائي بتعزيز تعاونهما فيما يتعلق بالمسائل الاستراتيجية. ووفقا لما جاء في تقرير المجلس التنفيذي عن ”تقييم تعميم المنظور الجنساني في برنامج الأمم المتحدة الإنمائي“ (DP/2006/5) وصفت ٧٠ في المائة من المكاتب القطرية التعاون بين المنطمتين بأنه ”فعال أو فعال جدا“. والشراكة مع البرنامج الإنمائي هي

شراكة متعددة الأبعاد، حيث تشمل مبادرات عالمية من قبيل شبكة المعارف الدولية للنساء العاملات في ميدان السياسة "شبكة إني أفهم في السياسة"، وشراكة الأمم المتحدة المشتركة المعنية بالعنف الجنسي، وتوفير الدعم لبرنامج الأمم المتحدة المشترك المعني بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز فيما يتعلق بالأبعاد الجنسانية لفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز، ومبادرات تعاون متعددة في البلدان التي تمر بأزمات أو بمرحلة من الصراع، وتقاسم الموظفين ذوي الخبرة بموضوع المساواة بين الجنسين في أوغندا وشيلي ونيكاراغوا.

نتائج الاتفاقات مع الشركاء الآخرين المتعددي الأطراف

٦٠ - بالإضافة إلى برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، واصل الصندوق إقامة الشراكات، وكان أكثرها مع صندوق الأمم المتحدة للسكان واليونيسيف، وجهود تعاونية أيضا شملت مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، ومنظمة العمل الدولية، والصندوق الدولي للتنمية الزراعية، وبرنامج الأمم المتحدة المشترك المعني بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز، والمعهد الدولي للبحث والتدريب من أجل النهوض بالمرأة، وبرنامج الأمم المتحدة للبيئة، ومكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع، ومفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان، والمنظمة الدولية للهجرة، ومكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة، وتنسيق الشؤون الإنسانية، وإدارة عمليات حفظ السلام، وإدارة الشؤون السياسية، واللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي، واللجنة الاقتصادية لأوروبا، واللجنة الاقتصادية لأفريقيا.

٦١ - وفي الدروس المستفادة من خطة العمل الاستراتيجية للفترة ٢٠٠٠-٢٠٠٤، أشار الصندوق إلى أهمية إقامة شراكات أقوى مع المصارف الإنمائية المتعددة الأطراف. وفي هذا الصدد، فإن شراكته مع البنك الدولي أصبحت ملموسة بشكل أكبر خلال السنوات الثلاث الماضية. فقد بدئت المبادرات الثلاث التالية: (أ) يقوم الصندوق بتنفيذ عنصر من عناصر خطة البنك الدولي للعمل في مجال قضايا الجنسين، مركزا على تقديم الدعم لما يمكن تكراره من المبادرات التي تركز على النتائج لتعزيز الخيارات والفرص الاقتصادية للمرأة في خمسة بلدان. والهدف هو تقديم بيان عملي عن الاستراتيجيات التي يمكن للبنك أن يتوسع فيها؛ (ب) عمل الصندوق مع البنك الدولي في وضع منهجية تقييم للأثر لتقييم مدى فعالية المبادرات التي تتم على صعيد المجتمع المحلي في القضاء على العنف ضد المرأة والتي يدعمها الصندوق الاستثماري؛ (ج) أقام الصندوق مع البنك الدولي شراكة وثيقة تتعلق بالمساواة بين الجنسين في عمليات نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج في منطقة البحيرات الكبرى. وإذا كانت الشراكات السابقة لم تؤد بعد إلى نتائج ملموسة على الطبيعة فإنه يجري الآن وضع النظم التي تؤدي إلى تحسين هذه النتائج وتتبعها خلال السنوات الثلاث القادمة.

٦٢ - كذلك شهدت فترة الإطار التمويلي المتعدد السنوات توسيع الشراكات مع اللجنة الأوروبية، وخاصة فيما يتعلق بالأبعاد المتعلقة بالمساواة بين الجنسين من فعالية المعونات، ومع مديرية التعاون الإنمائي التابعة لمنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي من خلال المشاركة النشطة في شبكتها المتعلقة بالإدارة وحقوق الإنسان والمساواة بين الجنسين.

تعزيز الشراكات مع المانحين الثنائيين والقطاع الخاص والمجتمع المدني

٦٣ - يواصل الصندوق إقامة الشراكات القوية مع المانحين الثنائيين ومع المجتمع المدني، كما يواصل استكشاف طرق أكثر فعالية لإقامة الشراكات مع القطاع الخاص. وتشمل الفرص الجديدة التي ظهرت خلال الفترة ٢٠٠٤-٢٠٠٧ ما يلي:

(أ) إدارة الصندوق لصندوق مساهمات رأسماله ٦,٧ مليون دولار في كينيا، وهو ما يعتبر نهجا جديدا في إقامة شراكة مع الحكومات والمجتمع المدني والمانحين الثنائيين في سياق فعالية المعونات.

(ب) جدير بالذكر ثلاث شراكات جديدة أقيمت مع القطاع الخاص في الدورة الحالية للإطار التمويلي المتعدد السنوات: صندوق كالفيرت الاستثماري (الذي أقام به الصندوق شراكة لوضع مجموعة من المبادئ المتعلقة بالمرأة يسترشد بها في مساءلة الشركات فيما يتعلق بالمساواة بين الجنسين)؛ ومحلات Johnson and Johnson (التي أصبحت أول مساهم كبير من القطاع الخاص في التصدي للروابط المتبادلة بين العنف ضد المرأة وفيرس نقص المناعة البشرية/الإيدز من خلال الصندوق الاستثماري) ومحلات Macy's (التي وفرت أكثر من ٨٠٠ ٠٠٠ دولار لصناعات السلال في رواندا).

(ج) وما زالت شراكة أقيمت مع القطاع الخاص/المانحين الثنائيين في الفترة السابقة من فترات الإطار التمويلي المتعدد السنوات وهي الشراكة بين Cisco Systems ووكالة التنمية الدولية التابعة للولايات المتحدة ما زالت خلال الفترة الحالية من فترات الإطار التمويلي المتعدد السنوات تقوم بتجديدات وتوسعات. وفي الدول العربية، تم التوسع إلى حد كبير في جهود الصندوق من أجل ضمان استفادة المرأة على قدم المساواة مع الرجل من تكنولوجيا المعلومات والاتصالات. وما بدأ في سنة ٢٠٠١ كشراكة لإعطاء بُعد جنساني لأكاديميات إقامة الشبكات التابعة لشركة CISCO ووكالة التنمية الدولية التابعة للولايات المتحدة توسعت فيه الآن حكومة الأردن كما يجري تكراره في المغرب ولبنان. وفي الأردن، يقوم الصندوق الآن بتنفيذ مبادرة "القرية الإلكترونية" كشراكة بين القطاع العام والقطاع الخاص تضم الحكومة وكثيرين من شركاء القطاع الخاص (Microsoft و Lego Robotics وغيرهما). وتستهدف المبادرة استفادة المرأة الريفية من الدعم الذي تقدمه

الحكومة لمبادرات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات بتوفير التكنولوجيا والتدريب في القرى شبه الريفية التي تتطلع إلى اجتذاب السائحين. ويجري الآن وضع الخطط للتوسع في مشروع القرية الإلكترونية في الأردن في شراكة مع منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة ومنظمة الصحة العالمية لتنفيذ قرى إلكترونية صغيرة في جميع أنحاء البلد.

دال - الهدف ٤ :

تنظيم الموارد المالية والبشرية وإدارتها بما يتفق مع التزام بالتميز والتمكين والحقوق

٦٤ - تحقق تقدم كبير في مجالات رئيسية جديدة منها: إصدار صك تفويض بالسلطة من مدير البرنامج الإنمائي بغرض استكمال المسائل المتعلقة بتنظيم وإدارة الصندوق وتفويضها كذلك إلى مديريته التنفيذية؛ واستخدام هذا الصك لتعزيز استقلال التنفيذ وفعاليته؛ وتعزيز وتوضيح الشراكات بين الصندوق والبرنامج الإنمائي فيما يتعلق بالمسائل التنفيذية.

تفويض السلطة

٦٥ - قام الصندوق والبرنامج الإنمائي بعمل مكثف خلال فترة الإطار التمويلي المتعدد السنوات لاستكمال وتنفيذ المبادئ التوجيهية التنفيذية. وبمقتضى السلطة المفوضة، فإن المديرية التنفيذية للصندوق، مع بقائها مسؤولة أمام مدير البرنامج، تملك مزيداً من السلطة وتحمل مزيداً من المسؤولية بالنسبة للمسائل المتصلة بالموارد البشرية والمالية والإدارة. ومن الأمثلة البسيطة لأثر ذلك أن للصندوق الآن حساباً مصرفياً بثلاث عملات يمكن إيداع المساهمات فيه مباشرة. وقد عزز هذا دقة وسرعة تسجيل المساهمات.

الموارد البشرية وقدرات الموظفين

٦٦ - كان ما تم في سنة ٢٠٠٦ من إنشاء مركز الموارد البشرية التابع للصندوق خطوة هامة نحو تنفيذ مفوض السلطة بشكل أتم. وقد بدأ المركز في تحسين النهج والمعايير التي يتبعها الصندوق فيما يتعلق بالموارد البشرية، بما في ذلك تعزيز التوظيف، واستعراض نماذج العقود، ووضع الخطط الاستراتيجية للتعليم.

٦٧ - وتعزيز قدرات الموظفين مسألة حيوية بالنسبة لمواصلة تحسين قدرات الصندوق على رصد النتائج وتتبعها. وإذا كان تقديم التقارير قد تحسن في بعض المجالات، فإن النظم والقدرات الداخلية للصندوق بحاجة إلى تحسين كبير من أجل تعزيز الجودة والالتزام بالمواعيد. وقد اتخذ الصندوق عدداً من الخطوات خلال فترة الإطار التمويلي المتعدد

السنوات للتصدي لهذه المسألة. وفي سنة ٢٠٠٥، انتهى الصندوق من إعداد "الدليل الأساسي للإدارة التي تركز على النتائج" وتم تحديد مجموعة أساسية من الموظفين والمدرسين والخبراء في الإدارة التي تركز على النتائج للعمل كشبكة داخلية من الخبراء تعنى بتطبيق الإدارة التي تركز على النتائج في المبادرات التي يدعمها الصندوق. وبدأ التدريب الإقليمي في بناء قدرات موظفي الصندوق وشركائه، من أجل تعزيز جودة التوجه نحو النتائج في عمليتي الرصد وتقديم التقارير. ويقوم موظفو الصندوق سنوياً باستعراض التقارير المتعلقة بالإطار التمويلي المتعدد السنوات، للحصول على التعليقات على المحتوى ومدى الجودة في عمليتي الرصد وتقديم التقارير على أساس النتائج، وتحديد الثغرات والدروس المستفادة، وتتبع التقدم في متابعة توصيات الدورة السابقة.

إدارة الموارد المالية

٦٨ - حددت اللجنة في دورتها الرابعة والأربعين المعقودة في سنة ٢٠٠٤ صيغة التوزيع الجغرافي للموارد الأساسية. أما الموارد غير الأساسية فقد استخدمت جغرافياً وموضوعياً حسب اتفاقات تقاسم التكاليف واتفاقات الصناديق الاستثمارية المبرمة مع المانحين.

٦٩ - وفيما يتعلق بالنفقات الإجمالية خلال فترة السنوات الثلاث التي بلغ مجموعها ما يقرب من ١٤٥ مليون دولار أنفق في أفريقيا النصيب الأكبر من الموارد الأساسية (٣٠ في المائة)، بينما أنفق في منطقة آسيا والمحيط الهادئ وفي البلاد العربية النصيب الأكبر من إجمالي الموارد نظراً لغلبة الموارد الأساسية في تلك المنطقة.

٧٠ - وفيما يتعلق بالطريقة التي وزعت بها الأموال بين أهداف الإطار التمويلي المتعدد السنوات، كانت النفقات من الموارد الأساسية موزعة بالتساوي تقريباً. وعندما يؤخذ في الاعتبار تقاسم النفقات والصناديق الاستثمارية، فإن النفقات على الإدارة - التي تعكس في المقام الأول أعمالاً تتعلق بأعمال البناء في ظروف الأزمات وظروف ما بعد الصراع - كانت تمثل أكثر من ثلث الإجمالي حيث بلغت ٥٤,٦ مليون دولار. ووجه إلى هذين من أهداف الإطار التمويلي المتعدد السنوات، هما الإقلال من الفقر بين النساء والقضاء على العنف ضد المرأة، ما يقرب من ربع تلك النفقات (٣٨ مليون دولار و ٣٣,٧ مليون دولار على التوالي) ووجه إلى فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز أقل مستوى من النفقات وهو نحو ١٩ مليون دولار أو ١٣ في المائة.

٧١ - وثمة عدة أولويات للتحسين خلال السنوات الأربع القادمة. وعلى سبيل المثال، فثمة أبعاد كثيرة لفعالية الإدارة يمكن التصدي لها من خلال الأطلس. وقد حقق الصندوق تقدماً طيباً نحو ترسيخ الأطلس كأداة معمول بها ونحو تطوير قدرات الموظفين لتحقيق الاستفادة

القصوى من وظائف معينة. وخلال السنوات الأربع القادمة، ستعطى أولوية عالية لاستخدام كل إمكانيات النظام، وخاصة لضمان قدرة الصندوق على الميزنة التي تتوخى النتائج.

هاء - الهدف ٥:

توفير قاعدة موارد أكبر وأكثر تنوعاً وموثوقية تدعم قدرة الصندوق على الاستفادة بالفرص والوفاء بالالتزامات

٧٢ - خلال الفترة ٢٠٠٤-٢٠٠٦، زادت الموارد الإجمالية للصندوق بنسبة ١٤ في المائة، من ٤٩,٢ مليون دولار في سنة ٢٠٠٤ إلى ٥٦,٣ مليون دولار في سنة ٢٠٠٦. وخلال السنوات الثلاث، استطاع الصندوق الحصول على ما مجموعه ١٦٠ مليون دولار، مقابل ١٢١,٣ مليون دولار كان هو المبلغ المتوقع جمعه في فترة الإطار التمويلي المتعدد السنوات. وكانت هذه الزيادة راجعة إلى حد كبير إلى التوسع في الموارد غير الأساسية التي زادت من ٢٥,٩ مليون دولار في سنة ٢٠٠٤ إلى ٣١,٣ مليون دولار في سنة ٢٠٠٦. ومع ذلك لم تزد الموارد الأساسية إلا زيادة طفيفة، من ٢٣,٢ مليون دولار في سنة ٢٠٠٤ إلى ٢٥ مليون دولار في سنة ٢٠٠٦. وهذا أمر يدعو للقلق لأن الموارد الأساسية هي الدعامات الرئيسية لعمل الصندوق وترتكز عليها قدرته على التخطيط بطريقة فعالة.

٧٣ - وبينما بلغت زيادة الموارد غير الأساسية ضعف أو ثلاثة أضعاف المبالغ المسقطه (حسب السنة)، جاءت زيادة الموارد الأساسية أقل من إسقاطات الإطار التمويلي المتعدد السنوات.

٧٤ - وقد أصبحت قاعدة موارد الصندوق أكثر تنوعاً من حيث عدد المساهمين. ففي سنة ٢٠٠٦، جاءت إسهامات الموارد من ٥٤ حكومة و ١٥ منظمة غير حكومية ومنظمة من منظمات القطاع الخاص؛ وخمس لجان وطنية وأربع مؤسسات من مؤسسات الأمم المتحدة. على أن هذه الإسهامات ظلت متركزة في عدد قليل من المانحين، حيث أسهمت الحكومات الخمس التي قدمت أكثر الإسهامات بنحو ثلاثة أرباع موارد الصندوق في سنة ٢٠٠٦.

رابعاً - التوصيات

٧٥ - تقوم اللجنة الاستشارية لصندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة، التي تتألف من خمس من الدول الأعضاء (الأردن وإستونيا والسودان والمكسيك والنرويج) يقوم بتعيينها رئيس الجمعية العامة، كل سنة، بتقديم توصيات رئيسية إلى المنظمة. وفي دورتها السابعة

والأربعين - التي استعرضت فيها أعمال الصندوق في سنة ٢٠٠٦ - اتخذت اللجنة التوصيات التالية:

- ١ - إن اللجنة الاستشارية للصندوق، تشدد على أن صندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة هو عنصر أساسي من عناصر البنيان المعني بمسائل الجنسين في الأمم المتحدة ومن الجهود الجارية لإصلاح الأمم المتحدة، وتوصي بأن يواصل الصندوق مشاركته في جميع هذه العمليات. وفي هذا الصدد فإن اللجنة تحيط علماً بتقرير الفريق الرفيع المستوى المعني بالاتساق على نطاق المنظومة التابع للأمين العام، وخاصة فيما يتصل بالجزء المتعلق بالمساواة بين الجنسين وبالتمكين للمرأة من التقرير (A/61/583)؛
- ٢ - تشجع الصندوق على أن يتخذ خطوات إيجابية من خلال مشاركته في مجموعة الأمم المتحدة الإنمائية، لضمان أن يتم الإدماج الكامل لبعد جنساني في برامج "أمم متحدة واحدة" التجريبية، وتدعو المدير إلى القيام، بوصفه رئيساً لمجموعة الأمم المتحدة الإنمائية، بتيسير دور الصندوق في هذا الصدد؛
- ٣ - ترحب بالعمل الذي قام به الصندوق كرئيس مشارك للفريق العامل المعني بسياسات البرمجة التابع لمجموعة الأمم المتحدة الإنمائية ورئيس لفرقة العمل المعنية بالمساواة بين الجنسين التابعة لمجموعة الأمم المتحدة الإنمائية، وتشجع الصندوق على مواصلة الإسهام في تعزيز الدعم المنسق الذي تقدمه الأفرقة القطرية التابعة للأمم المتحدة إلى البلدان من أجل تعزيز المساواة بين الجنسين والتمكين للمرأة؛
- ٤ - تشجع الصندوق على مواصلة الإسهام في تقييم عملية الاستعراض الشامل للسياسات الذي يجري كل ثلاث سنوات للأنشطة التنفيذية لجهاز الأمم المتحدة الإنمائي وفي الإعداد لهذه العملية؛
- ٥ - تطلب إلى الصندوق أن يقدم إلى اللجنة الاستشارية في دورتها الثامنة والأربعين تقريراً عن السنة الأخيرة من سنوات الإطار الحالي للتمويل المتعدد السنوات للفترة ٢٠٠٤-٢٠٠٧، تقريراً سنوياً عن الخطة الاستراتيجية المقبلة للفترة ٢٠٠٨-٢٠١١، على أن يتم في هذه التقارير تتبع التقدم المحرز على أساس النتائج والمؤشرات الرئيسية، بما في ذلك الكيفية التي استخدمت بها اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة كأساس للبرمجة، وتثني

- على الجهود الجارية للعمل على تحقيق التكامل بين الخطط الاستراتيجية للصندوق وللبرنامج الإنمائي ولصندوق الأمم المتحدة للسكان ولليونيسيف؛
- ٦ - تشدد على ضرورة أن يتم إعداد الخطة الاستراتيجية للفترة ٢٠٠٨-٢٠١١ بالتعاون الوثيق مع الدول الأعضاء، وتسلم بدور اللجنة الاستشارية في تيسير قيام الدول الأعضاء بتقديم تعليقاتها؛
- ٧ - تشجع الصندوق على مواصلة التعاون مع كيانات الأمم المتحدة ذات الصلة، بما فيها مفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان ومكتب تنسيق الشؤون الإنسانية، من أجل المضي في تعزيز المساواة بين الجنسين والتمكين للمرأة، وما زالت تعتقد أنه ينبغي للصندوق أن يشارك بانتظام في جميع اللجان والهيئات والاجتماعات الرفيعة المستوى المشتركة بين الإدارات المشتركة بين الوكالات، بما فيها اللجنة التنفيذية للأمن والسلام، واللجنة التنفيذية المعنية بالشؤون الإنسانية، واللجنة الدائمة المشتركة بين الوكالات؛
- ٨ - تشجع كذلك الصندوق على مواصلة التعاون مع المنظمات الإقليمية ذات الصلة، وتتطلع إلى تلقي التقرير المتعلق بتقييم هذا التعاون في دورتها السنوية القادمة؛
- ٩ - ترحب بالخطوات التي اتخذها برنامج الأمم المتحدة الإنمائي لإيجاد مكان للصندوق للمشاركة في برنامج الأمم المتحدة المشترك المعني بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز، وتشجع المدير على الاستفادة المثلى من خبرة الصندوق فيما يتعلق بالأبعاد الجنسانية لفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز؛
- ١٠ - ترحب بإعارة موظف من الصندوق لمكتب دعم بناء السلام لفترة ٦ شهور و تطلب إلى الصندوق أن يقوم بتقييم أثر هذا التعاون؛
- ١١ - تحيط علماً مع التقدير بالتقرير المتعلق بتنفيذ السنة الثالثة من سنوات الإطار التمويلي المتعدد السنوات للفترة ٢٠٠٤-٢٠٠٧، وتعرب عن ارتياحها لتركيز هذا التقرير على النتائج. وتشجع المانحين الحاليين والمحتملين على تخصيص حصة أكبر من إسهاماتهم للموارد العادية للصندوق وعلى الالتزام بالتمويل لعدة سنوات، وتشجع كذلك جميع الدول الأعضاء على توفير التمويل الكامل للإطار الحالي للتمويل المتعدد السنوات؛

- ١٢ - ترحب بالعمل الذي قام به سفراء المساعي الحميدة الثلاثة للصندوق، وتحيط علماً مع التقدير بالأثر الإيجابي لأنشطتهم، وتتطلع إلى تلقي تقرير مستكمل موجز عن أنشطتهم في السنة القادمة؛
- ١٣ - توافق على أن تقوم اللجنة الاستشارية، بالإضافة إلى القرار الخاص بصندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة الذي يقدم كل سنتين، بتقديم قرار آخر في اللجنة الثالثة للجمعية العامة في دورتها الثانية والستين في إطار بند جدول الأعمال المتعلق بالنهوض بالمرأة، يجعل انتخابات أعضاء اللجنة الاستشارية مستقبلاً تتم على التعاقب؛
- ١٤ - تقرر عقد جلسات بين الدورتين في سنة ٢٠٠٧ حسب الحاجة.
-